الامتحان النهائي لزعامة الصدر

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

إعلان الزعيم الشيعي مقتدى الصدر المقاومة المسلحة ضد الوجود الأميركي في العراق من مقرّه بمدينة قم الإيرانية أثار تساؤلات عموم العراقيين واستغرابهم لارتباط هذه الدعوة بمقتل قاسم سليماني وأبومهدي المهندس من قبل الأميركان، ولخروج هذا الإعلان الغامض من مدينة إيرانية وليس من بغداد يجعله يخدم أغراضاً سياسية مباشرة تخدم النشاطات التعبوية الإيرانية، قبل أن تكون دعوة مبدئية جدّية لعب على وترها مقتدى الصدر منذ الأيام الأولى للاحتلال الأميركي للعراق.

الانتفاضة العراقية أعلنت رفض الوجود الإيراني في العراق، إلى جانب مطالب التغيير السياسي. والطريق الوحيد أمام مقتدى الصدر هو حسم خياره النهائي؛ إمّا أن يكون مع الوجود الإيراني وإما مع شباب الانتفاضة

دوافع الشكوك والتساؤلات تأتي لترابط إعلان المقاومة المسلحة مع ما أطلق عليه الصدر "مليونية" التظاهر الجمعة المقبل، في الوقت الذي أصبح عمر الانتفاضة الشعبية العراقية قرابة الأربعة أشهر، والأكثر غرابة مشاركة الفصائل المسلحة الموالية لإيران في هاتين الفعاليتين. فيما أصبح موثقاً الآن دور العصابات المسلحة لتلك الميليشيات في قتل الشباب العراقي حسب شهادات منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. ولهذا رفض المعتصمون تلك الدعوة من الصدر وأحاطوها بموجة من الشكوك كونها تسعى إلى التشويش على الانتفاضة الشعبية حسب بيانهم.

هذه الخطوة الصدرية ترتبط بظروف سياسية حساسة، حيث تواجه الفصائل المسلحة في العراق أوضاعاً معقدة على المستويات البنيوية والتعبوية بعد غياب الموجه والمرشد الاستراتيجي والميداني سليماني ومساعده المهندس، ما أثار كثيراً من التكهنات والسيناريوهات الخاصة بزعامة وإدارة فعاليات الفصائل العراقية المسلحة الموالية لطهران، حيث راج قبل أيام خبر احتمال ملء الفراغ من قبل زعيم حزب الله اللبناني، حسن نصرالله، في وقت عصيب يمر به هذا الحزب بعد الموجة الجديدة من العقوبات الأميركية والبريطانية، حيث سيصبح التعامل مع هذا الحزب من قبيل المحرّمات.

وجد مقتدى الصدر فرصته بضرورة ملء هذا الفراغ باستعادة لصفحاته القديمة في المقاومة، خصوصاً أن زعماء الفصائل ممّن هم حوله الآن كانوا ضمن جيشه المهدي في الأيام الأولى من الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003. لكن موقفه يثير الكثير من علامات الاستفهام حول مدى جدّية الشعارات المرفوعة من قبله في مقاومة فساد نظام الحكم ومساندة المنتفضين بما يفسّره كثيرون أنه التفاف حول انتفاضتهم التاريخية، خصوصاً في دعواتها المستمرة للخلاص من الهيمنة الإيرانية على العراق ما يجعل زعامته أمام امتحان حقيقي.

على المستوى الشخصي المذهبي ليس مستغربا تواجد مقتدى الصدر في قم، فهو يواصل دراسته للفقه الشيعي على يد أستاذه الإيراني جعفر السبحاني، وهو من المدافعين عن نظرية ولاية الفقيه، التي لا يؤيدها الصدر على خطى والده. لكن ذلك يؤشر لعلاقة الصدر الملتبسة بإيران، فلماذا يذهب إلى قم ومدينته النجف هي مركز التشيّع وتحتضن كبار العلماء مثل علي السيستاني وغيره من المراجع حيث كان الإيرانيون يتلقون دراستهم في النجف كالخميني نفسه؟

الأسباب التي وفرت لمقتدى هذه المكانة السياسية هي أن الاحتلال الأميركي هو الذي جاء بقادة ورموز الإسلام السياسي إلى الحكم، ولو لم يكن كذلك وجيء بسياسيين مدنيين لتغيّرت الأحوال. ولأن والده الراحل، محمد صادق الصدر، كانت لديه مكانة مهمة بين المراجع العراقية، فقد أصبحت لوريثه الشاب هذه الخصوصية التي أراد ملأها من خلال دراسته الدينية.

ومنذ أيام الاحتلال الأولى عام 2003 قدم نفسه قائداً لمقاومة الاحتلال الأميركي رغم أن المرجع علي السيستاني اختار الحل السياسي مع الأميركان.

لم يكن مقتدى الصدر وأنصاره الوحيدين الذين قاوموا الاحتلال الأميركي، بل قاومهم العرب السنة بضراوة وقدموا أعداداً كبيرة من الشهداء وتعرضت مدنهم للتدمير وأهينت نساؤهم وشرّد أطفالهم خصوصاً في الأنبار ومدينة الفلوجة التي سجلت مواقف قتالية يذكرها الأميركان وأصبحت عنواناً للكثير من أفلامهم التاريخية حول المقاومة العراقية، لكن ما حصل في ما بعد أن تحول المقاومون السنة إلى "إرهابيين" وطُوردوا واعتقلوا وما زال الكثير منهم في السجون، فيما حصل على الجاه والسلطة الشيعة الذين قادهم مقتدى الصدر وجيشه "المهدي" الذي ارتبط اسمه بمعظم الانتهاكات ضد حقوق الإنسان والتي دائماً ما يتبرأ منها ويصف مجموعاته بالوقحة. وقسم من هؤلاء تحوّلوا بعد انشقاقهم إلى قادة فصائل أصبحت حالياً تطلق على نفسها قيادة المقاومة "الإسلامية" التي تتجمع تحت قيادته لمقاومة الوجود الأميركي في العراق بعد أن اجتمع بهم في مدينة قم الإيرانية إلى جانب اجتماعه بهادي العامري لبحث مسألة رئيس الوزراء البديل بعد استقالة عادل عبدالمهدي.

يتساءل العراقيون، بحسن نيّة، حول دعوة مقتدى الصدر هذه: لماذا تم ربط المقاومة المسلحة ضد الوجود الأميركي في العراق بمقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني؟ وإذا كانت لطهران مشكلة مع الأميركان فلماذا يتم جعل العراق ساحة للصراع المسلح ويصبح أهله وقودا وحطبا لتلك الحرب التي تدعي إيران أنها لا تريدها، بل صرح قادتها رسمياً بأنهم لا يدعون إلى طرد القوات الأميركية من العراق؟ ثم إن دعوة محاربة الأميركان لا تحمل مبررات موضوعية وتاريخية وسياسية، ذلك أن الاحتلال الأميركي قد انتهى عام 2011 بعد توقيع الاتفاقية الأميركية – العراقية في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما.

وطلبت نجدة الجيش الأميركي رسمياً من قبل رئيس الوزراء الأسبق، رئيس حزب الدعوة الإسلامي نوري المالكي، بعد اجتياح تنظيم داعش للعراق عام 2014 وفق اتفاقية ثنائية رسمية، فإذا ما وجدت الحكومة العراقية عدم حاجتها لمساعدة التحالف الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة فإن الأميركان لن يتشبّثوا بالبقاء، لكن على الجانب العراقي تحمّل التبعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تشير إلى أخطار تهدد الوضع العراقي، والقضية ليست مجرد تعبير عن ولاء لطهران المأزومة. فعن أية مقاومة إسلامية يتحدث الصدر ورفاقه الجدد القدماء والذين كانوا يتهمونه بقربه من "المحور الأميركي"، وهي تهمة تصاعدت بعد زيارته إلى الرياض ولقائه بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

الظرف العراقي الحالي لا يتحمل اللعب بالشعارات لأن الانتفاضة الشعبية حسمت هذا الأمر بصمودها في وجه القتلة وإعلانها رفض الوجود الإيراني في العراق، إلى جانب مطالب التغيير السياسي. والطريق الوحيد أمام الصدر هو حسم خياراته النهائية؛ إما أن يكون مع الوجود الإيراني أو مع شباب الانتفاضة، وهو الامتحان النهائي للصدر.

السلطة تستدرج العنف والصدأ يطال سلاح حزب الله

علي الأمين
كاتب لبناني

مهما كان الموقف من مسألة الانجرار نحو العنف في لبنان، فإن المسار الذي تتجه إليه الأوضاع اللبنانية من الفوضى في إدارة الحكم والسلطة، يدفع إلى ترجيح دخول لبنان في حالات من العنف والفوضى، بدأت مظاهرها في البروز على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي، وقبل ذلك على المستوى السياسي.

لعل أبرز ما يرجح هذا المسار العنفي ويدفع به إلى الأمام، هو تعامل السلطة الحاكمة غير المبالي مع مطلب الانتفاضة بتشكيل حكومة مستقلين، عبر الذهاب نحو مزيد من ترسيخ المحاصصة في الحكومة المزمع تشكيلها برئاسة حسان دياب. وإلى جانب هذا السلوك يشهد لبنان تدهوراً اقتصادياً، عبّر عنه إغلاق مئات المؤسسات الاقتصادية وصرف الآلاف من العمال، كما يشهد تدهورا للعملة الوطنية يترافق مع قيود غير مسبوقة في القطاع المصرفي على سحوبات المودعين، صغارهم وكبارهم، إلا من كان من المحظوظين ومن أزلام السلطة المحظيين، ما جعل المصارف هدفاً لمجموعات من المنتفضين، بسبب تلك الإجراءات التي لم يتقبلها اللبنانيون وعبر بعضهم عن رفضها بالعنف المباشر عبر الإحراق والتكسير لبعض فروع المصارف كما جرى في بيروت قبل أيام.

العنف المرتقب أيضا، يمكن أن تتسبب به البطالة وانعدام فرص العمل والإنتاج، وسط حال من عدم الاهتمام من قبل السلطة تجاه هذا التدهور.

فالتدهور المعيشي غير المسبوق حتى في زمن الحرب، وتراجع قيمة العملة الوطنية، وغياب أية سياسة إنقاذية، مع إعلان إفلاس مئات المؤسسات الاقتصادية يعني أن الأمن الاجتماعي دخل مرحلة خطرة، وهو ما تعبر عن جانب منه حالة الغضب في الشارع، وهو رغم ما يحتويه من عنف، إلا أنه لم يزل في الخانة الإيجابية، لأنه لم يتحول بعد إلى مظاهر إجرامية، من نهب وقتل وسرقة، ولكنه قابل إلى هذا التحول، طالما أن السلطة تستدرجه من خلال سياستها التي تتمسك بإعادة إنتاج السلوك السياسي نفسه، أي المحاصصة وعدم الانخراط في خيار إنقاذي، بات لا مفر منه إن كانت تريد الحدّ من الانهيار أو لجمه.

الفوضى التي أشرنا إليها في توصيف أداء السلطة، لم تعد خيارا واعياً أو إرادياً، بل هي تعبير حقيقي وموضوعي عن واقعها اليوم. فهذه السلطة التي تتحكم بالدولة استندت منذ سنوات ولاسيما مع انتخاب الرئيس ميشال عون، إلى سلطة حزب الله وسطوته، فهو الذي ضَمن معادلاتها الحكومية، ونظام المحاصصة والفساد فيها، وأدار بشكل مباشر سياساتها الخارجية والداخلية، معتمدا على تفاهمات وتحالفات مع قوى سياسية جوهرها تسليم هذه القوى بدوره الاستراتيجي والعسكري وتبني الحكومة لرؤيته، في مقابل حمايته لنفوذ هذه القوى وصون مكاسبها وهي في غالب الأحيان غير مشروعة.

اليوم يبدو حزب الله واقفا أمام انهيار السلطة والدولة التي شكّلَها على صورة دولة سماها "دولة مقاومة"، يحكمها محور المقاومة، يمتلك القدرة فيها على استصدار ما يريد من قرارات ومنع ما يشاء. هذه السلطة التي قامت وتشكلت على صورته، باتت اليوم رغم فائض القوة الذي تمتلكه من خلال حزب الله، عاجزة عن اتخاذ أي قرار رغم أنها قادرة ماديا على اتخاذه. فحزب الله يستطيع أن يشكل الحكومة التي يريد، ويستطيع أن يلزم حلفاءه، بأي حكومة يراها، لكن الواقع يقول إن أي حكومة ستكون مسيئة له أكثر مما هي مفيدة، لأن أي حكومة محاصصة تابعة له، ستكون مرفوضة شعبيا فضلا عن أنها ستكون عاجزة عن القيام بأي خطوة إيجابية تستدرج دعما دوليا، وإذا كانت حكومة مستقلين فعلا، فإن دورها سيكون إنهاء سلطة المحاصصة والمحسوبيات التي يستند عليها نفوذ حزب الله.

ولعل أبرز ما تكشفه تداعيات الوضع اللبناني أن استعراض القوة الذي مارسه حزب الله في الداخل وفي الخارج العربي، كان نفوذا يرتكز في بطشه الأمني والسياسي والعسكري، على مستوى من التناغم مع المصالح الخارجية والدولية.

ومع بداية رفع الغطاء عن دوره ونفوذه العسكري والأمني من خلال العقوبات المالية، وأخيرا من خلال ما مثلته عملية اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني من تأثير على دور الأذرع الإيرانية ومنها حزب الله، فإن هذه القوة التي استعرض بها حزب الله بدت وهمية، ومربكة وعاجزة عن مواجهة أزمة اقتصادية ومالية في بلد كلبنان، وهي التي كانت تقدم نفسها على أنها قوة إقليمية قادرة على إدارة محور المقاومة، إلا أنها انكشفت على أنها تنتمي إلى نموذج حكم يكمن عنصر قوته في الإفساد والفساد وعلى تغييب نموذج يتمتع بمواصفات تنتمي إلى مفهوم الدولة.

الهشاشة التي يظهر فيها حزب الله اليوم، ترتكز على منهج القوة بمفهومها العسكري، فهو أسس لها وبناها منطلقا من ضعف الدولة، بل تحول إضعاف الدولة إلى شرط لقوته ونفوذه، متصورا أن تشغيل الدولة في خدمة مشروعه الحزبي كفيل بتحصينه، وأن ترسيخ ثنائية السلطة يجعل منه قويا على طول الخط، وأن تحويل الديمقراطية إلى مجرد آلية خالية من أي مضمون يحترم التنوع السياسي ويحميه، سيجعل من الديمقراطية الشكلية في خدمة سلطة الاستبداد التي لا يستقيم من دونها.

تنكشف سلطة حزب الله اليوم على الخواء، إذ لم يعد في لبنان من يطالب بنزع سلاحه لأنه فقد قدرته على ابتزاز الداخل والخارج، لا يذكر أحد من المنتفضين نزع هذا السلاح في سلة مطالبه، ولا يبدو أن أحدا هذه الأيام مهتم ببقائه أو عدمه. لقد خرج هذا السلاح من المعادلة، بل لم يعد أحد من اللبنانيين يهتم بمقايضته بثمن سياسي أو بغيره. هذا السلاح دخل في مرحلة الصدأ، بعدما صار لبنان أمام تحديات لا يستطيع السلاح أن يوفر لها أجوبة عملية، في وجوده أو في إنهاء وجوده.

صار معظم اللبنانيين يدرك أن شرط بقاء لبنان هو استعادة الهوية الوطنية التي أفسدتها «سلطة المقاومة» وشوهتها دكتاتورية المقاوِمات الإيرانية باسم الدين أو باسم المذهبية

السمة الوطنية لم تعد ملكا لحزب الله ولا لحلفائه، فبعد كل هذا الفساد والإفساد الذي مورس بقوة السلاح أو بالتحالف معه، وأدى إلى انكشاف لبنان وضعف الدولة فيه، وأدى إلى الوقوف على أعتاب الدول لاستجداء المساعدة، كل ذلك كشف أن القوة الفعلية للبنان جرى تقويضها عبر سياسة استباحة الدولة والدستور والقانون، والأهم في محاولة جعل لبنان مجردا من علاقاته العربية، ومستعديا لكل من كان يقرره الراحل قاسم سليماني على أنه عدو. والعنف الذي استخدمه حزب الله لترسيخ وجوده الشرعي وغير الشرعي في المجتمع والدولة، هو ما ينتظره، فالمقاومة التي طالما كانت في زمن حزب الله وسيلة لإلغاء أي مخالف، صارت اليوم واقعا مختلفا في نفوس اللبنانيين الذين صار معظمهم يدركون أن شرط بقاء لبنان هو استعادة الهوية الوطنية التي أفسدتها "سلطة المقاومة" وشوهتها دكتاتورية المقاومات الإيرانية باسم الدين حينا، وباسم المذهبية في معظم الأحيان.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk